الحكومة ترسم خطتها الزراعية للموسم القادم

زراعة ١,٥ مليون هكتار قمح و٥٨ ألف هكتار قطن و١٢ ألف هكتار تبغ

رئيس اتحاد الفلاحين: على الحكومة أن تأخذ معاناة الفلاح بالحسبان

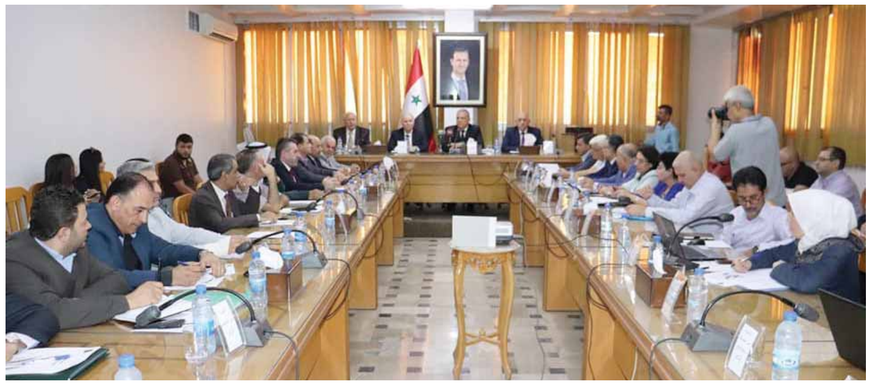

| هناء غانم

رغم حاجة الاقتصاد السوري إلى القطاع الزراعي الذي يعتبر من أبرز القطاعات الاقتصادية التي تساهم في توفير الأمن الغذائي وتحقيق النمو الاقتصادي لا تزال الزراعة تعاني العديد من المشكلات والأوجاع على الرغم من الاهتمام الحكومي العالي المستوى لوضع الخطة الإنتاجية الزراعية للموسم ٢٠٢٢- ٢٠٢٣.

وكان واضحاً خلال الاجتماع الذي ضم وزراء الزراعة والصناعة والموارد المائية أمس، أن الزراعة تحتاج إلى تكاتف من جميع الأطراف المسؤولة وفق ما أكده وزير الزراعة محمد حسان قطنا الذي أكد أن القطاع الزراعي هو قطاع تشاركي مع بقية القطاعات والتكامل بينها يساهم في نجاح تنفيذ الخطة، الأمر الذي وافقه عليه كل من وزيري الصناعة والموارد المائية، وحسب الوزير قطنا هذا يحتاج لتوفير مستلزمات الإنتاج بشكل مستقر ومستدام وهذه مسؤولية الحكومة والقطاع الخاص معاً.

وتابع قطنا إنه تم تحديد مستلزمات الإنتاج اللازمة لتنفيذ هذه الخطة وما التحديات والمعوقات؟ وماذا يمكن أن نفعل لتكون كامل مستلزمات الإنتاج متوافرة للفلاحين لتمكينهم من البدء بالزراعة في الوقت المحدد؟ مشيراً إلى أن الخطة ستتم مناقشتها أيضاً في رئاسة مجلس الوزراء بهدف إقرارها بأسرع وقت ممكن مما يتيح للفلاحين تجهيز أراضيهم وتأمين مستلزمات الإنتاج في الوقت المناسب، مشيراً إلى أن تسعير المحاصيل سيتم على مرحلتين، الأولى في بداية الموسم لتشجيع الفلاحين على الزراعة والثانية في نهايته بحسب تكاليف الإنتاج الحقيقية بما يحقق عائداً اقتصادياً مجزياً لهم.

وعن المساحات المروية قال إنها تشكل ٧٠ بالمئة من إنتاج القطاع الزراعي، وتم إدخال ٧٠ ألف هكتار من المساحات المروية في الخطة الأمر الذي يساهم في زيادة الإنتاج.

قطنا عاد وأكد أن إعداد الخطة استند هذا الموسم إلى مخرجات ملتقى تطوير القطاع الزراعي وخطة التنسيق والتكامل بين العديد من الوزارات الزراعة والصناعة والتجارة الخارجية والداخلية والموارد المائية والصناعة والطاقة لتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي وتسويق المنتجات الزراعية، والمرسوم ٥٩ لعام ٢٠٠٥ والقرار ٨/ت الناظم له، وتم تطوير إعداد الخطة بناءً على ميزان استعمالات الأراضي والموازنة المائية والميزان السلعي والإمكانات الاستثمارية المتاحة للتنفيذ، لافتاً إلى أن تقييم الخطط الإنتاجية الزراعية السابقة هو مسار حقيقي لإعداد الخطط المستقبلية، وأنه خلال الشهرين الماضيين تم إعداد الخطة بالتعاون مع كل الوزارات والاتحادات والنقابات ذات الصلة، من أصغر وحدة إدارية على مستوى المحافظات ومن ثم أقرت من اللجان الفرعية الزراعية وبعدها تمت دراستها مركزياً مع الوزارات ذات الصلة.

تشاركية بين الزراعة والصناعة

من جهته، أيد وزير الصناعة زياد صباغ ما جاء به الوزير قطنا وأهمية التشاركية بين الصناعة والزراعة في مدخلات الإنتاج الزراعي والصناعي للتوصل إلى تحقيق إنجاز زراعي صناعي يساهم في تحريك العجلة الاقتصادية، ودعا إلى ضرورة العمل معاً لوضع خطط مشتركة تلبي حاجة قطاع الصناعات الغذائية من المنتجات الزراعية والمساهمة في تأمين المستلزمات مثل الأسمدة وغيرها من المواد.

تنسيق وإعادة تقييم

وزير الموارد المائية تمام رعد أكد أن الوزارة تقوم حالياً بحصر كامل الكميات الموجودة بالسدود وإعداد الموازنات المائية لكل الأحواض والتنسيق مع وزارة الزراعة على إعداد الخطة الزراعية وفق المخازين الموجودة في السدود، مضيفاً إن هذه الخطة وضعت وفق دراسة البيانات والمساحات المروية بشكل فعلي والاطلاع على التحديات التي تواجه تأمين مستلزمات التنفيذ والتي كان أهمها التغيرات المناخية وأثرها على الزراعات البعلية التي تعتمد بشكل أساسي على الأمطار، لافتاً إلى أنه ستتم إعادة تقييم هذه الخطة للزراعات الشتوية في شهر كانون الأول لهذا العام وبالنسبة للزراعات الصيفية للعام القادم مطلع شهر آذار.

وجع الفلاح

رئيس الاتحاد العام للفلاحين أحمد صالح إبراهيم تحدث عن وجع الفلاح والصعوبات التي يواجهها موضحاً ضرورة أن تأخذ الحكومة هذا الأمر بالحسبان ولاسيما موضوع ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج وصعوبة تأمينها وارتفاع أجور اليد العاملة والنقل قبل البدء بعملية الزراعة والإعلان عن أسعار المحاصيل الإستراتيجية سلفاً ليكون الفلاح قادراً على تأمين كل مستلزمات الإنتاج للمحصول الذي سيقوم بزراعته ويحقق له هذا المحصول عائداً ربحياً جيداً.

خطة مقترحة

مديرة التخطيط والتعاون الدولي نازك العلي قدمت عرضاً عن الخطة المقترحة للموسم القادم التي تضمنت التخطيط لزراعة ١,٥١ مليون هكتار قمح منها ٦٤٧٤٥٨ هكتاراً مروياً، و٨٧٢٤٠٨ هكتارات بعل و١,١١٩ مليون هكتار شعير، و١٤١٥٩ هكتار شوندر خريفي و٥٨٣٠٨ هكتار قطن، و١٢٢٥٠ هكتار تبغ، و٣٩٥٦٦ هكتارات بطاطا و٨٤٩٣٦ هكتار ذرة صفراء. كما تضمنت إنتاج ١٣٥ مليون بيضة مائدة من المؤسسة العامة للدواجن و٧٠٠ طن فروج، ومليون صوص فروج و١,٨ مليون صوص بياض، وبالنسبة لمؤسسة المباقر إنتاج ٧١٦٨ طن حليب و٢٥٠ طن لحم، أما المؤسسة العامة للأعلاف فستؤمن ١٥٦٠ طناً من النخالة والشعير والذرة الصفراء وكسبة الصويا وكسبة القطن ومواد أخرى، بالإضافة إلى ٥٥٠ طناً من بعض تلك المواد سيتم تأمينها استيراداً. كما تضمنت خطة البذار إنتاج ١٠٠ ألف طن بذار قمح و١٢ طن بذار شعير، و٤٠٠٠ طن قطن، و٥٠ طن حمص، و٥٠ طن عدس، و٢٥ طن فول واستيراد ١٠ آلاف طن بذار بطاطا.

صعوبات واجهت القطاع الزراعي

وعن الصعوبات التي تواجه تنفيذ الخطة الإنتاجية الزراعية أوضحت الخطة أن هناك صعوبة في تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي نتيجة الحصار والعقوبات إضافة إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المستوردة والمنتجة محلياً الأمر الذي سيؤثر سلباً في المساحات المزروعة والذي يترافق مع ارتفاع تكاليف المنتجات الزراعية واختلافاتها الشهرية وهو ما سيشكل عائقاً أمام اعتماد تكاليف بصورة مبكرة وأسعار تسهم في تشجيع الفلاحين على زراعة أراضيهم. إضافة إلى ضعف وتدني مستوى المكننة الزراعية المتوافرة لدى الفلاحين من جهة وارتفاع في أسعار المستورد منها بما لا يسمح باقتنائها بسبب صغر الحيازات وضعف المردودية. والأهم ارتفاع تكاليف الأيدي العاملة وعدم توافرها. كذلك عدم قدرة النظام المالي التعاوني (الإقراض) على تلبية متطلبات الخطة الإنتاجية الزراعية بسبب تغير الأسعار واختلافها وعدم توافر المستلزمات المدعومة من قبل الحكومة. وضعف مشاركة القطاع الخاص في تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي.

وعن المظاهر التي أثرت على تنفيذ الخطة أوضحت مديرة التخطيط أن التغيرات المناخية وحالات الجفاف والظروف الجوية السائدة من انحباس وتأخر الهطولات المطرية (٤٥) يوماً عن موعد هطولها في بداية الموسم، وانخفاض معدلاتها مقارنة مع الموسم السابق، أدت إلى عزوف بعض الفلاحين عن زراعة أراضيهم مع بداية موسم الزراعة خاصة بالنسبة للزراعات البعلية من القمح والشعير إضافة إلى أنه وخلال شهر نيسان كان هناك شبه انحباس للأمطار ما أثر سلباً على جميع المزروعات وخاصة المحاصيل الحبية (قمح وشعير) البعل، ترافق مع حدوث موجات من الصقيع، عقب ذلك ارتفاع في درجات الحرارة مما أثر بشكل كبير على نمو المحاصيل وأدى إلى خسائر كبيرة في الإنتاج. وأضرار بالغة على المحاصيل والأشجار من سيول وانجرافات وعواصف في دير الزور مما أدى إلى غرق مساحات شاسعة من محصول القمح. كما حدثت رياح شديدة جداً قريبة من الإعصار ضربت المنطقة الساحلية وخاصة محافظة اللاذقية وتحركت نحو الداخل إلى محافظة حلب ثم المحافظات في المنطقة الوسطى والجنوبية وأدت إلى أضرار كبيرة على القطاع الزراعي من محاصيل وأشجار مثمرة وثروة حيوانية ونحل. كذلك ارتباط توافر الموارد المائية اللازمة للري بالهطولات المطرية وقدرة الأحواض المائية، ونتيجة للتغيرات المناخية والتغيرات التي حدثت في نظام توزع الهطولات المطرية مكانياً وزمنياً فقد تراجعت مناسيب الأنهار وبحيرات السدود وغيرها، ما أدى إلى صعوبة توفير كميات المياه اللازمة للري في الموسم الصيفي السابق.

مقترحات لتحقيق الخطة الإنتاجية الزراعية

وبينت الخطة أن هناك جملة من المقترحات التي لابد من العمل عليها لتنفيذ الخطة الإنتاجية الزراعية حيث يتم حالياً التخطيط لاستثمار جميع الأراضي الزراعية والاستفادة منها في الإنتاج، ويتطلب ذلك زيادة كميات الإنتاج الزراعي لتحقيق نسبة أعلى من الاكتفاء الذاتي وتحسين حالة الأمن الغذائي وحسب الخطة فهذا يتطلب زيادة المساحات المروية وبزيادة المبالغ المرصودة في الخطة الاستثمارية لوزارة الموارد المائية لإعادة تأهيل السدود وشبكات الري والتوسع بها، إضافة إلى زيادة القدرة على تطبيق برنامج التحول إلى الري الحديث ومعامل تصنيع مستلزماته، وتشكيل جمعيات مستخدمي المياه لضمان الاستخدام الأمثل للموارد المائية في ظل التغيرات المناخية. والمهم أن يكون التخطيط لزراعة محصول الشعير في المناطق الضعيفة من منطقة الاستقرار الثانية.

كذلك لابد من توفير الأسمدة الآزوتية والفوسفاتية الكافية من جميع المصادر المتاحة وإعطاء ذلك الأولوية في خطط الجهات المعنية وتقديم الدعم والتسهيلات اللازمة لذلك، وإعطاء الأولوية لتشغيل معمل السماد في حمص وتوفير احتياجاته من الغاز والكهرباء. وعلى التوازي لابد من دعم الصناعات الغذائية لزيادة القيمة المضافة للمنتجات الزراعية، وحثها على اعتماد صناعاتها على فائض الإنتاج الزراعي المحلي، مما يسهم في استقرار أسعار المنتجين وتحسين القيمة المضافة للمنتجات المعدة للتصدير، وتشجيع منشآت التصنيع الزراعي على التعاقد المسبق مع الفلاحين والمزارعين والمربين ما يسهم في تحسين ضمان نوعية الإنتاج المناسبة للتصنيع من جهة، وتسويق الإنتاج وتحقيق الدخل المرجو للمنتجين الزراعيين من جهة أخرى. إضافة إلى أهمية أن يكون هناك تسعير مبكر للمحاصيل الإستراتيجية على أن يتم تسعيرها تسعيراً تسويقياً. وضبط عملية التصدير وفق روزنامة زراعية تسويقية معتمدة إضافة إلى تعديل المرسوم التشريعي رقم (٥٩) والتشريع المائي لضبط المخالفات على استثمار الموارد الأرضية والمائية.

> تسعير المحاصيل على مرحلتين الأولى لتشجيع الفلاحين على الزراعة والثانية بحسب تكاليف الإنتاج الحقيقية

المركزي يؤكد على مراقبة تداول الليرة ويتدخل في الوقت المناسب

فضلية لـ«الوطن»: ارتفاع الدولار مؤخراً حالة عرضية

إجراءات امتصاص السيولة غير كافية وتحديد حمل مبالغ الكاش يضيّق على الحياة الاجتماعية والمعاملات بين الناس

| عبد الهادي شباط

نشر مصرف سورية المركزي عبر حسابه على التليغرام بياناً أكدت فيه أن إدارة (المركزي) على المتابعة والمراقبة المستمرة لعمليات تداول الليرة السورية في سوق القطع الأجنبي وأنه سيتم التدخل باتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع حد للمضاربين والمتلاعبين بسعر الصرف.

وفي تصريح لـ«الوطن» اعتبر الخبير الاقتصادي عابد فضلية أن سعر صرف (الدولار) في السوق الموازية مايزال ضمن الحدود المقبولة رغم الحفاظ خلال الفترة الماضية على حالة شبه استقرار في سعر الصرف في السوق الموازية لأشهر طويلة كان يتراوح فيها سعر الصرف بين ٣٥٠٠-٤٠٠٠ ليرة متوقعاً أن يتراجع سعر الصرف لحدود ٤٠٠٠ ليرة، مرجحاً أن تكون حالة الارتفاع الأخيرة في سعر الصرف سببها عرضي جراء ارتفاع الطلب على القطع الأجنبي لغاية ما وبعدها يعود لما كان عليه.

وعن حالة المضاربة بالليرات السورية أوضح أن معدلات المضاربة تراجعت كثيراً عما كانت عليه في السنوات السابقة لكن حجم السيولة الكبير المتاح خارج القنوات المصرفية والذي تشير بعض التقديرات إلى أنه يتجاوز ٢٠ ألف مليار يجعل هذه الأموال عرضة للمضاربة عند كل حالة اضطراب وخلل في سعر الصرف لأي سبب كان وأن كل الخيارات والإجراءات التي تم العمل عليها خلال الفترة الماضية لامتصاص السيولة بواسطة المصارف وطرح أوراق مالية والأسهم كله غير كاف والأساس في ذلك هو خلق مناخ اقتصادي يسهم في توظيف هذه الأموال في الأنشطة الاقتصادية بخلاف ما هو حاصل حالياً حيث تتجه معظم الأموال (السيولة) إما للسوق العقارية وهو ما خلق حالة طلب غير مبررة على العقارات وأسهم في رفع الأسعار بما لا يقل عن ٢٥ بالمئة أو التوجه لخيار الادخار بالذهب، وفي كلتا الحالتين هذه النوع من الادخار غير مفيد، ولا يمكن حل الموضوع بالإجراءات الإدارية والتي أسهم بعضها في هروب الأموال من المؤسسات المالية والمصرفية مثل تحديد سقوف السحب اليومي وسقف الأموال المسموح نقلها بين المحافظات، معتبراً أن تحديد حمل مبالغ الكاش بـ٥ ملايين ليرة فيه تضييق على الحياة الاجتماعية والمعاملات بين الناس وخاصة حالات البيع والشراء وممارسة النشاط الاقتصادي وأنه مع حالة التضخم لم يعد مبلغ ٥ ملايين ليرة له قيمة شرائية عالية ولابد من إعادة النظر في هذه القرار، مبيناً أن هناك جملة من الإجراءات حالياً يتم العمل عليها من الجهات المعنية للحفاظ على استقرار سعر الصرف ولجم حالة المضاربات التي تحدث في الظل والتي تؤثر في سعر صرف الليرة السورية أمام العملات الأجنبية وخاصة أن استقرار سعر الصرف يسهم في ثبات أسعار المواد والسلع في السوق وبالتالي إمكانية أوسع للتسعير وفق الكلف الفعلية مع هوامش ربح مقبولة وبناء عليه يتم المحاسبة في حالة المخالفة.

أسعار السورية للتجارة أقل من السوق بنسبة لا تقل عن ٣٥ بالمئة

هزاع لـ«الوطن»: لموظف القطاع العام الحرية بشراء المستلزمات المدرسية بالمبلغ الذي يريد وهناك اتفاقيات قريبة من أجل موظفي القطاع الخاص

| رامز محفوظ

قال مدير عام المؤسسة السورية للتجارة زياد هزاع لـ«الوطن» أنه في هذه الظروف المعيشية الصعبة وخاصة ذوي الدخل المحدود الذين تعتبر دخولهم أقل من دخول القطاع الخاص تم فتح باب التقسيط على القرطاسية والألبسة المدرسية والحقائب لهذه الشريحة باعتبار أن رواتبها موطنة لدى المحاسبين من اجل تأمين احتياجاتهم من المستلزمات اللازمة لأولادهم الطلاب من الألبسة المدرسية والقرطاسية والحقائب بسقف ٥٠٠ ألف ليرة من دون أي فوائد.

وأكد هزاع أن المستلزمات المدرسية موجودة في عدد من صالات السورية للتجارة في المحافظات، لافتاً إلى أنه عندما تصل إلى فرع السورية للتجارة القوائم الاسمية بالموظفين الراغبين بالتقسيط وتعهد من الإدارة يتم وضع الختم عليها ومن ثم يتم تحديد صالة من الصالات يستطيع الموظف الحصول على مستلزماته منها، لافتاً إلى أن للموظف الحرية بشراء المستلزمات المدرسية التي يريدها بالسقف الأعلى من القسط المحدد وهو ٥٠٠ ألف ليرة أو بأقل من ذلك وهذا الأمر يعود لرغبة الموظف وحسب حاجته.

وبخصوص أسعار المستلزمات المدرسية في صالات السورية للتجارة أكد هزاع وبشكل قاطع أن أسعارها في صالات السورية للتجارة أقل من السوق بنسبة لا تقل عن ٣٥ بالمئة.

وعن إمكانية حصول العاملين في القطاع الخاص على المستلزمات المدرسية بالتقسيط أوضح أن التقسيط مسموح حصراً للعاملين في القطاع العام باعتبار أن حق المؤسسة مضمون، كاشفاً عن اتفاقيات وعدد من المذكرات سيتم إبرامها قريباً مع عدد من المصارف الخاصة، وعند الانتهاء من ذلك بإمكان رب العمل في القطاع الخاص بموجب هذه الاتفاقيات أن يكفل العاملين لديه وفي حال تمت كفالته بإمكانه الحصول بالتقسيط ليس فقط على المستلزمات المدرسية إنما المستلزمات المنزلية والسجاد وغيرها.

وكانت المؤسسة السورية للتجارة أعلنت عن فتح باب التقسيط على القرطاسية والألبسة المدرسية والحقائب للعاملين بالدولة بمناسبة قرب بدء العام الدراسي ٢٠٢٢- ٢٠٢٣ بسقف /٥٠٠/ ألف ليرة سورية من دون فوائد.

وأوضحت السورية للتجارة أن طلبات التقسيط تقبل اعتباراً من ٢٠ من الشهر الجاري وحتى الـ٢٠ من تشرين الأول المقبل ويسدد القرض خلال ١٢ شهراً اعتباراً من الشهر الذي يلي محضر الاستلام، لافتة إلى أن الشريحة المستهدفة من التقسيط هم العاملون الدائمون بالدولة والعاملون بعقود سنوية غير منتهية خلال فترة التقسيط.

ودعت المؤسسة الجهات العامة إلى إرسال القوائم بأسماء العاملين الراغبين بالتقسيط مع الرقم الوطني وتعهد من محاسب الإدارة وآمر الصرف بتسديد الأقساط في مواعيدها وعلى مسؤوليتهم.

بنك بيمو السعودي الفرنسي
BANQUE BEMO SAUDI FRANSI

دعوة لاجتماع هيئة عامة غيرعادية ناظرة بجدول أعمال الهيئة العامة العادية
لبنك بيمو السعودي الفرنسي ش.م.س.ع

يدعو مجلس إدارة بنك بيمو السعودي الفرنسي ش.م.س.ع المساهمين لحضور اجتماع الهيئة العامة غير العادية الناظرة بجدول أعمال الهيئة العامة العادية الذي سيعقد في الساعة الحادية عشرة صباحاً من يوم الثلاثاء الموافق في ٣٠ آب ٢٠٢٢ في قاعة الأمويين، فندق الشام، دمشق، سورية، فإذا لم يتوفر النصاب في الجلسة المذكورة خلال ساعة من الموعد المحدّد للاجتماع، تعقد الجلسة الثانية في نفس اليوم الساعة الثانية عشرة ظهراً بنفس المكان.

وذلك للبحث في جدول أعمال الهيئة الذي يتضمّن البنود التالية:

أ-سماع تقرير مجلس الإدارة وخطّة العمل للسّنة المالية المقبلة.
ب-سماع تقرير مدقّق الحسابات عن أحوال المصرف وعن حساب ميزانيته وعن الحسابات المقدّمة من قبل مجلس الإدارة.
ج-مناقشة تقريري مجلس الإدارة ومدقّق الحسابات والحسابات الختامية.
د-النظر في زيادة رأسمال المصرف عن طريق ضم أرباح مجمّدة قابلة للتوزيع إلى رأس المال وإصدار أسهم جديدة وتوزيعها على المساهمين أو عن طريق طرح أسهم جديدة للاكتتاب من قبل المساهمين أو عن طريق كليهما معاً، وتعديل المادّة ٦ من النظام الأساسي بهذا الخصوص بعد أخذ موافقة الجهات الرقابية.
هـ-البحث في الأرباح والخسائر وتوزيعها.
و-إبراء ذمّة أعضاء مجلس الإدارة وممثّلي الشّركة.
ز-البحث في تكوين الاحتياطات.
ح-البحث في تعويضات مجلس الإدارة.
ط-البحث في مخالفات مجلس الإدارة.
ي-انتخاب أعضاء مجلس إدارة جديد لانتهاء ولاية مجلس الإدارة الحالي.
ك-انتخاب مدقّق حسابات وتحديد أتعابه.
ل-التّرخيص لأعضاء مجلس الإدارة بتولّي إدارة أو عضوية مجالس إدارة شركات مشابهة.
م-البحث في العقود التي فيها مصلحة لأعضاء مجلس الإدارة وممثّلي الشركة.
ن-عرض موضوع الاتفاقية المبرمة بين بنك بيمو بنك بيمو السعودي الفرنسي ش.م.س.ع وعرض الخدمات المقدّمة من قبل بنك بيمو ش.م.ل وبيان كافة النفقات المسدّدة لقاؤها من ١- كانون الثاني ٢٠١٧ ولغاية ٣١ حزيران ٢٠٢٢ ومن كتاب مصرف سورية المركزي رقم ٢/١٨٩٣/ت ص تاريخ ١/ شباط/ ٢٠٢٢.

التّسجيل لحضور الاجتماع و التّوكيل و التّمثيل:

على المساهمين الرّاغبين بحضور الاجتماع، مراجعة الإدارة العامة للمصرف في دمشق صالحية، شارع ميسلون، بناء مجمّع الشّام أو مراجعة/ المكان المخصّص للتّسجيل على مدخل القاعة التي سيعقد فيها الاجتماع اعتباراً من صباح يوم انعقاد الجلسة، وذلك لتسجيل أسمائهم والأسهم التي يملكونها أو يمثّلونها، ويبقى التّسجيل لحضور الاجتماع مفتوحاً حتّى ساعة انعقاد اجتماع الهيئة العامة.

إن قيام أي من المساهمين ببيع أسهمه خلال الفترة الواقعة بين نشر الدعوة للهيئة العامة واليوم الشابق لانعقاد الهيئة يفقده حقّه في حضور اجتماع الهيئة العامّة، و يحقّ للمساهم الذي اشترى الأسهم خلال الفترة المذكورة أن يحضر اجتماع الهيئة العامة ويصوت فيه.

وبجوز التّوكيل لحضور اجتماع الهيئة العامة وفق الشّروط التّالية:

- للمساهم من الأشخاص الطّبيعيين أن ينيب مساهما آخرا عنه بكتاب عادي، أو أن ينيب أي شخص آخر بموجب كتاب صادر عنه أو بموجب وكالة رسميّة لهذه الغاية ويصدّق رئيس الجلسة على الإنابة.
- لا يجوز أن يزيد عدد الأسهم التي يحملها المساهم بصفته وكيلا على عشرة بالمئة من رأسمال المصرف.
- المساهم القاصر يمثّله نائبه القانوني (الولي أو الوصي).
- المساهم من الأشخاص الاعتباريين يمثّله من يتلخّصه الشّخص الاعتباري المذكور لهذا الغرض بموجب كتاب صادر عنه.

إن البيانات المالية و تقرير مدقق الحسابات متاحة في مبنى الإدارة العامة للمصرف المذكور آنفا وعلى الموقع الالكتروني لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية www.scfms.sy

وللمزيد من المعلومات أو للاستفسار يمكن الاتّصال بقسم أمانة سر مجلس الإدارة على الأرقام الآتية:
هاتف: ٩٦٣٩٩ ١١ ٩٦٣+ / تحويلة (٢١ – ٤٤٤ – ٤٤٥ مباشر: ٩٦٧٣ ١١ ٩٦٣+

قانون الشركات ٢/٨٧/٢٩ المادة ٦٨ و٦٩ و٧٣ و٧٤
قانون الشركات ٢/٨٧/٢٩ المعدل بموجب المادة ١٧٩ معلقة للبت بالتسجيل لحضور الهيئة العامة.
قرار سوق دمشق للأوراق المالية رقم ٢/٨٤٤٥ المعدل بالقرار ٢/١٨٠٣ المواد ٤ و ٥.
قانون الشركات ٢/٨٧/٢٩ المادة ٨٨.